

آيتان...

للإستاذ محمود شلتوت

كان فيما قررناه سابقاً : أن القرآن كله قطعي في وروده ، وأنه في دلالة نوعان : قطعي لا يحتمل التأويل ، وغير قطعي يحتمل معنيين فأكثر ، وأن هذين النوعين قد وجدا في العمليات والعمليات ، وأن النوع الثاني لا يصلح أن يتخذ دليلاً على عقيدة يحكم على منكرها بأنه قد كفر . قررنا هذا ثم أخذنا في تطبيقه على الآيات التي أوردوها في شأن عيسى من رفعه أو نزوله ، فأرجمنا هذه الآيات إلى أنواع ثلاثة نيتنا بطلان رأيهم في نوعين منها ، واليوم نذكر النوع الثالث وهو آيتان زعموا أنهما تدلان دلالة قاطعة على نزول عيسى :

[أحدهما : قوله تعالى في سورة النساء « وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته ويوم القيامة يكون عليهم شهيداً »
والأخرى : قوله تعالى في سورة الزخرف « وإنه لعلم للساعة فلا تترن بها »

ما غاب عنا ، وقت أن كتبنا الفتوى ، النظر في هاتين الآيتين وفي درجة دلالة كل منهما على نزول عيسى ، وما غاب عنا ما ذكره المفسرون من الآراء والأفهام المختلفة فيهما ، وما كنا نحسب - ونحن بصدد البحث عن دليل قاطع يحكم بالكفر على مخالفه - أن أحداً يعرض لهاتين الآيتين وقد رأى فيهما ما رأينا من أقوال المفسرين المختلفة في ذاتها ، والمختلفة في ترجيحها ، فيقول لهما نصان قاطمان في نزول عيسى ، ولذلك آثرنا إذ ذاك أن نترك الكلام عليهما اكتفاء بظهور درجتهما في الدلالة لكل من يقرأ شيئاً من كتب التفسير . ولكنهم أبوا إلا أن يذكرنا هاتين الآيتين يزعموا أنهما تدلان دلالة قاطعة على نزول عيسى ، فلستنا نجد بداً من أن نضع بين يدي القراء خلاصة لآراء المفسرين فيهما ، ثم نقف على ذلك بما نرى ليليين الحق وانحما ،

الآية الأولى :

المفسرين في هذه الآية آراء مختلفة وأشهرها رأيان :

الأول : أن الضمير في « به » و « موته » لعيسى . والمعنى : ما من أحد من أهل الكتاب يهوديهم ونصرانيهم إلا ليؤمنن بعيسى قبل أن يموت عيسى . قالوا : أخبرت هذه الآية أن أهل الكتاب سيؤمنون بعيسى قبل موته ، وهم لم يؤمنوا به إلى الآن على الوجه الذي طلب منهم ، فلا بد أن يكون عيسى إلى الآن حياً ، ولا بد أنه يتحقق هذا الإيمان به قبل موته ، وذلك إما يكون عند نزوله آخر الزمان

الثاني : أن الضمير في « به » لعيسى ، وفي « موته » للكتاب . والمعنى : أنه ما من أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن قبل موته بعيسى . والإخبار بإيمان أهل الكتاب على هذا الوجه لا يتوقف على حياة عيسى الآن ، ولا على نزوله في المستقبل ، لأن المراد أنهم يؤمنون عند ما ينتم الموت بأنه نبي الله وابن أمته

هذان رأيان مشهوران في الآية عند المفسرين ، ولكل منهما من يرجحه . وقد ساقهما ابن جرير ، وذكر الآثار التي تدل لكل منهما ثم قال : « وأولى الأقوال بالصحة والصواب قول من قال : تأويل ذلك ، وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن بعيسى قبل أن يموت عيسى . وإنا قلنا ذلك لأن الله جل ثناؤه حكم لكل مؤمن بمحمد صلى الله عليه وسلم بحكم أهل الإيمان في المواتة والصلاة عليه وإلحاق صفات أولاده بحكمه في الملة ، فلو كان كل كتابي يؤمن بعيسى قبل موته لوجب ألا يرب الكتابي إذا مات إلا أولاده ، الصغار أو البالغون منهم من أهل الإسلام ... وأن يكون حكمه حكم المسلمين في الصلاة عليه وغسله وتقيده ، لأن من مات مؤمناً بعيسى فقد مات مؤمناً بمحمد ... وقد أجمع أهل الإسلام على أن كل كتابي مات قبل إقراره بمحمد صلوات الله عليه ، وما جاء به من عند الله فحكموا له بحكم ما كان عليه أيام حياته غير منقول شيء من أحكامه في نفسه وماله وولده صفاتهم وكبارهم بموته عما كان عليه في حياته ، فدل هذا على أن المعنى : إلا ليؤمنن بعيسى قبل موت عيسى ، وإن ذلك عند نزوله » (١)

ويريد ابن جرير بهذه العبارة أن الإيمان بعيسى يلزمه الإيمان بمحمد صلوات الله وسلامه عليهما ، لأن رسالة محمد عما جاء به عيسى ، وعليه يكون من آمن بعيسى مؤمناً بمحمد فيكون

الكتاب الذي يدرك نزول عيسى وظاهر القرآن عمومته في كل كتاب في زمن نزول عيسى وقبله »

وقد ذكر صاحب الكشف قريباً من هذا وأطال فيه ونقله عنه الإمام الرازي في تفسيره فليرجع إليهما من شاء بهذا يتبين : -

١ - أن هذه الآية ليست نصاً في معنى واحد حتى تكون دليلاً قاطعاً فيه

٢ - أن ما تمسك به ابن جرير في ترجيحه للرأى الأول غير مسلم له ، فقد بناء على أن المراد بالإيمان في الآية هو الإيمان المتبر الذي ينفع صاحبه وتترتب عليه الأحكام ، مع أنه إيمان - كما قرره العلماء ، ومنهم ابن جرير نفسه - لا يمتد به ولا يقام له وزن ولا تترتب عليه أحكام لأنه إيمان جاء في غير وقته

٣ - أن من ينظر فيما تمسك به أصحاب المذهب الثاني : من المصوم الواضح في قوله « وإن من أهل الكتاب » ومن قراءة أبي « إلا ليؤمنن » به قبل موتهم » ومن أن إيمان المعاينة لا ينفع صاحبه عند الجميع ، لا يسهه إلا أن يخالف ابن جرير فيما ذهب إليه وأن يقول مع النووي عن المذهب الثاني : « وهذا المذهب أظهر » .

والنتيجة الحتمية لهذا كله أن الآية ليست ظاهرة فيما يقتضى نزول عيسى فضلاً عن أن تكون قاطعة فيه !

الآية الثامنة

للمفسرين في هذه الآية أيضاً آراء مختلفة ، ومن هذه الآراء أن الضمير في قوله تعالى : « وإنه لعلم للساعة » راجع إلى محمد صلى الله عليه وسلم أو إلى القرآن ، ولكننا نستبعد هذا ونرى أن الضمير راجع إلى عيسى كما يراه كثير من المفسرين ؛ وذلك لأن الحديث في الآيات السابقة كان عن عيسى . ومع ذلك نجد خلافاً آخر يصوره لنا بعض المفسرين بقوله : « وإنه : أى عيسى لعلم الساعة : أى أنه ينزوله شرط من أشراتها ، أو بحذوئه بغير أب ، أو بإحيائه الموتي دليل على صحة البعث » (١)

ومن ذلك يتبين أن في توجيه كون عيسى علماً للساعة ثلاثة أقوال :

مسلماً له أحكام المسلمين في التوارث والصلاة عليه وغسله ودفنه في مقابر المسلمين ... الخ . وهذا يخالف إجماع المسلمين على عدم ثبوت شيء من هذه الأحكام للكتابي الذي يموت ، وإذا كان هذا يخالف الإجماع فقد بطل أن يكون معنى الآية ما ذكر ، وكان « أولى الأقوال بالصحة والصواب » في نظر ابن جرير هو الرأى الأول الذي لا يترتب عليه مصادمة الإجماع

إلى هنا ، وقبل مناقشة ابن جرير فيما رجح به ، ليس في الأمر أكثر من أن مفسراً من بين المفسرين قد اختار رأياً من رأيين حكاهما عن أهل التأثر ورجح ما اختاره بما رأى ، ولكن القوم تلقفوا هذا عن ابن جرير وصوروه بما يريدون موهمين الناس أن الآية صارت بترجيح ابن جرير دليلاً قاطعاً على ما يزعمون من نزول عيسى . ونحن نلخص ردنا عليهم في النقاط الآتية التي غفلوا أو تغافلوا عنها :

١ - إن ابن جرير يذكر احتمالين في الآية ، ويذكر الآثار الدالة لكل منهما ، ويصل بالرأى الثاني إلى ابن عباس ومجاهد وغيرهما ، فكيف بعد نصاً قاطعاً غير محتمل لأكثر من معنى ما خالف فيه ابن عباس ومجاهد وغيرهما ؟

٢ - إن ابن جرير كما وجه الرأى الذي اختاره وجه الرأى الثاني أيضاً « بأن كل من نزل به الموت لم تخرج نفسه حتى يتبين له الحق من الباطل في دينه » . وهذا فيما أرى هو الذي جعل ابن جرير يقتصد في التعبير عن ترجيح ما اختاره فيقول : « وأولى الأقوال » دون أن يقول مثلاً : والرأى الصحيح

٣ - إن يكن ابن جرير قد رجح أحد المذهبين فقد رجح غيره من العلماء المعنى الآخر ومنهم الإمامان : النووي والزمخشري وغيرهما . قال ابن حجر في فتح الباري : « ورجح جماعة هذا المذهب - يريد الثاني - بقراءة أبي بن كعب « إلا ليؤمنن » به قبل موتهم » أى أهل الكتاب . قال النووي : معنى الآية على هذا : ليس من أهل الكتاب أحد يحضره الموت إلا آمن عند المعاينة قبل خروج روحه بعيسى وأنه عبد الله وابن أبيته ، ولكن لا ينفعه هذا الإيمان في تلك الحالة كما قال تعالى : « وليست النوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني نجت الآن » ثم قال : وهذا المذهب ، أظهر لأن الأول يخص

الأول : أنه بنزوله آخر الزمان علامة من علامات الساعة
 الثاني : أنه بمحدوثه من غير أب دليل على إمكان الساعة
 الثالث : أنه بإحيائه الموتي دليل على إمكان البعث والنشور
 ولقد كان في احتمال الآية لهذه المعاني التي يقررها المفسرون
 كفاية في أنها ليست نصاً قاطعاً في نزول عيسى ، ولكننا
 لا نكتفي بهذا بل نرجح القول الثاني وهو « أن عيسى بمحدوثه
 من غير أب دليل على إمكان الساعة » معتمدين في هذا الترجيح
 على ما يأتي :

١ - إن الكلام مسوق لأهل مكة الذين ينكرون البعث
 ويمجبون من حديثه ، وقد عني القرآن الكريم في كثير من
 آياته وسوره بالرد عليهم واقتلاع الشك من قلوبهم . وطريقته
 في ذلك أن يلفت أنظارهم إلى الأشياء التي يشاهدونها فعلاً
 أو يؤمنون بها « يا أيها الناس إن كنتم في ريب من البعث فإنا
 خلقناكم من تراب » « وترى الأرض هامدة فإذا أنزلنا عليها
 الماء اهتزت وربت » . « فانظر إلى آثار رحمة الله كيف يحيي
 الأرض بعد موتها . إن ذلك لحجى الموتي » وقد عرضت سورة
 الزخرف التي وردت فيها هذه الآية إلى هذا المعنى في أولها
 « والذي نزل من السماء ماء بقدر فأنشأنا به بلدة ميتة كذلك
 نخرجون »

وهذه هي الطريقة المستقيمة المنتجة في الاستدلال المقتلعة
 للشك ، أما أن يلفت أنظارهم إلى أشياء يخبرهم هو بها كنزول
 عيسى ، وهي أيضاً في موضع الشك عندهم ، ويطلب منهم
 أن يقتلوا بهذه الأشياء ما في قلوبهم من شك فذلك طريق
 غير مستقيم ؛ لأنه استدلال على شيء في موضع الإنكار بشيء
 هو كذلك في موضع الإنكار !

٢ - ومما يؤيد هذا قول الله تعالى تفريماً على أن عيسى
 علم للساعة : « فلا تمترن بها » فإنه يدل على أن الكلام مع قوم
 يشكُّون في نفس الساعة ، والعلامة إنما تكون لمن آمن بها
 وصدق أنها آتية لا رب فيها ؛ أما الذي ينكر وقوعها أو يشك
 فيها فهو ليس بحاجة إلى أن يتحدث معه عن علامتها ، بل
 لا يصح أن يتحدث في ذلك معه ، وإنما هو بحاجة إلى دليل
 يحمله على الإيمان بها أولاً ليتمكن أن يقال له بعد ذلك : هذا
 الذي آمنت به علامته كذا

٣ - ثم إنه من الأصول المقررة في فهم أساليب اللغة
 العربية أن الحكم إذا أسند في اللفظ إلى الذات ، ولم تصح
 إرادتها معنى ، قدر في الكلام ما كان أقرب إلى الذات وأشد
 اتصالاً بها . فإذا طبقنا هذه القاعدة على قوله تعالى : « وإنه لعلم
 للساعة » وعلمنا أن ذات عيسى من حيث هي لا يصح أن تكون
 مرادة هنا ، وإنه لا بد من تقدير في الكلام ، ثم وازنا بين
 النزول ، والخلق من غير أب ، وإحياء الموتي ، فلا شك أننا
 نجد الخلق من غير أب أقرب هذه الثلاثة إلى الذات ، لأنه راجع
 إلى إنشائه وتكوينه لا إلى شيء عارض له ، وحينئذ يتعين الحل
 عليه ويكون معنى الآية الكريمة : « لا تشكروا في الساعة »
 فإن الذي قدر على خلق عيسى من غير أب قادر عليها »

وبهذا يتبين :

أولاً : أن الإخبار بنزول عيسى لا يصلح دليلاً على الساعة
 يقتلع به ما في نفوس المنكرين لها من شك ويصح أن يقال عقبه
 (فلا تمترن بها)

وثانياً : أن جعل عيسى بنزوله آخر الزمان علامة من
 علامات الساعة لا يستقيم هنا ، لأن الحديث مع قوم متكررين
 للساعة فهم بحاجة إلى دليل عليها ، لا مع قوم مؤمنين بها حتى
 تذكر لهم علاماتها

وثالثاً : أن أقرب ما تحمل عليه الآية هو المعنى الثاني
 الذي يتناه .

أما بعد فهذه هي الآيات التي أوردوها في شأن عيسى من
 رقبه أو نزوله . ولا شك أن القاري النصف بعد عرضها على
 هذا النحو وتطبيقها على المبادئ التي ذكرنا لا يخامرهم شك
 في أنه « ليس في القرآن الكريم ما يفيد بظاهره غلبة ظن
 بنزول عيسى أو رقبه فضلاً عما يفيد القطع الذي يكون العقيدة ،
 ويكفر منكروه كما يزعمون »

محمد شلنت
 عضو جماعة كبار العلماء

اتهم حامد منصور محمد جزار بالبيدة زينب بأنه في ١٠ - ٧ - ٤٠
 باع لهما بأزيد من التسيرة وحكم عليه استثنائياً من محكمة مصر في اللجنة
 رقم ١٧٥٢٦ سنة ١٤٠٠ في ٣٠ - ١٢ - ١٤٠٠ برامة ١٥٠ قرش صالح
 وتبين الحكم على باب متبره والمحافظة والنشر على نفقته في جريدتي
 الرسالة والجمعة الإصلاصية .